الوقت الحالي، إنما من خلال نهج يتسم بالتروي والحذر الشديدين (احيم ميلك، **هآرتس**، ١٨/١/١٩٨١).

إلا أنه، وبالرغم من المحاولات الاسرائيلية المستمرة للتسلل إلى مصر والاستفادة من كل اتفاق وصفقة موقعة، لا يخفي الاسرائيليون قلقهم من اهتمام المصريين بالحصول على التدريب والخبرة الاسرائيلية في مختلف مجالات الزراعة. وعبّر أحدهم عن خوفه من احتمال بروز منافسة قوية في المستقبل، في مجالات تتفوق فيها اسرائيل حالياً: وذلك عندما يتمكن المصريون من الاستفادة من الخبرة الاسرائيلية، ومن الانتاج المكثف والكبير (تسفي ماغين، **عل همشمار**، ٣٠/٩/١٩٨٠).

النفط: كانت اسرائيل تسد جانباً كبيراً من استهلاكها للوقود من آبار النفط المصرية المحتلة في سيناء، خصوصاً في علما ورأس شقير. وقد استعادت مصر هذه الآبار بعد توقيع معاهدة السلام المنفردة بينها وبين اسرائيل، واشترت الحكومة المصرية معدات هذه الحقول، حيث حولت شركة النفط الحكومية المصرية مبلغ ٧½ مليون دولار لحساب بنك الملاحة الاسرائيلي ثمناً لها. ومن الجدير بالذكر، أن هذا البنك مختص بتمويل صفقات شراء سفن وطائرات في اسرائيل والعالم (**يديعوت احرونوت**، ١٢/١٢/١٩٧٩).

وفي غضون ذلك، تقدم العديد من البنوك الاسرائيلية بعروض ضمانات تبلغ قيمتها عشرات الملايين من الدولارات لتمويل شراء النفط من مصر، وبالرغم من سرية هذه الصفقات، فقد علم أن بنك ليئومي قدم ضمانة لشركة سونول (شركة نفطية) بمبلغ ٢٠ مليون دولار، بهدف شراء ٢٢٠ مليون برميل من النفط، بواسطة رجل أعمال بريطاني يدعى شاؤول ايزنبرغ. كما اعطيت ضمانات اخرى لشركة ديلك بملايين الدولارات بهدف شراء النفط المصري (**المصدر نفسه**).

وفي البداية، كان تزويد اسرائيل بالنفط يتم بطريق وسطاء. فقد وصلت إلى ميناء ايلات، بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٩، أول ناقلة نفط من حقول علما، ولم تكن ترفع العلم الاسرائيلي لأنها ملك لشركة أجنبية مهمتها توصيل النفط إلى اسرائيل؛ وتبلغ حمولة هذه الناقلة ٥٠ ألف طن من النفط (**المصدر نفسه**، ١٣/١٢/١٩٧٩).

ومن ناحية اخرى، فقد زار وزير الطاقة الاسرائيلي اسحاق موداعي مصر بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن تزويد اسرائيل بالنفط المصري عن طريق البيع المباشر. وفي نهاية الزيارة، أعلن موداعي أنه تم الاتفاق، خلال زيارته، على جميع الموضوعات التي طرحت للبحث، ولكنه رفض الكشف عن تفاصيل الاتفاقيات التي تم التوصل اليها، والتي تتعلق بمسألة تزويد اسرائيل بالنفط المصري مباشرة، أو بالثمن الذي ستدفعه الحكومة الاسرائيلية، وامكانية زيادة الكمية التي ستزود بها اسرائيل، بحيث تتجاوز المليون طن سنوياً كما اتفق سابقاً ((**هآرتس**، ١٨/١/١٩٨٠). إلاّ أن الأمر لم يبق سراً؛ فقد ذكرت بعض المصادر الاسرائيلية أن مصر ستقوم بتزويد اسرائيل بحوالي مليون ونصف مليون طن من النفط حتى نهاية عام ١٩٨٠ ، أي بزيادة مليون طن عما كانت قد وعدت به الحكومة المصرية، وقد تسلمت اسرائيل حتى الآن ٥٠٠ ألف طن (**المصدر نفسه**، ١٨/٣/١٩٨٠).

وفي غضون ذلك، وصلت الباخرة ايرين إلى اسرائيل حاملة شحنة من الوقود الخام، تقدّر بحوالي ٥٠ ألف طن (**يديعوت احرونوت**، ٢٣/٣/١٩٨٠).

ويستفاد مما ذكره رئيس مصلحة الوقود في اسرائيل، اسحق غلبواع، أثناء وجوده في القاهرة، بأن المصريين قد نفذوا، حتى الآن، الاتفاق المتعلق بالنفط نصاً وروحاً. وتتسلم اسرائيل كل ثلاثة أشهر حوالي ٥٠٠ ألف طن. أما بالنسبة لأسعار الكلفة، فهي ملائمة جداً؛ إذ يتراوح سعر برميل النفط ما بين ٢٤ – ٢٧ دولاراً، وهو أرخص من سعر السوق العالمي (**معاريف**، ١٠/٩/١٩٨٠).

ويبدو أن علاقات النفط القائمة بين اسرائيل ومصر تتم بشكل جيد، حتى أن الملحق التجاري بالسفارة الاسرائيلية في القاهرة، أعلن قائلاً: «لم نستورد أي شيء من مصر حتى الآن،